مؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين

١٧– ١٨ آذار/مارس ٢٠٢٥

كلمة سعادة السيد محمود علي يوسف، رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي

A-25-00395 (A)

فخامة رئيس جمهورية إثيوبيا الديمقراطية الاتحادية، السيد تايي أتسكي سيلاسي،

سعادة رئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة، السيد فيليمون يانغ،

معالي وزير المالية والتنمية الاقتصادية وتشجيع الاستثمار في زمبابوي، رئيس المكتب المنتهية ولايته، السيد ميثولي نيوبي،

معالي السيدات والسادة الوزراء،

الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لأفريقيا، السيد كلافر غاتيتي،

الأمين العام لأمانة منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، السيد وامكيلي ميني،

السيدات والسادة:

إنه لمن دواعي الشرف أن أشارك في الدورة السابعة والخمسين لمؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين بعد أيام قليلة من تولّي منصبي.

ويسعدني بوجه خاص أن هذه الدورة مكرسة لموضوع التكامل القاري، ناهيك عن أن التفاعل المستمر بين جميع الوزراء المسؤولين عن التنمية يشكل مصدر ارتياح.

وأود ابتداءً أن أهنئ مكتب المؤتمر المنتهية ولايته على ما قام به من عمل، وأن أشجع المكتب الجديد وهو يتأهب لاستلام الراية.

ولا مندوحة من التذكير بأن المؤتمر لم يتوقف عن التفكير في مسألة التكامل الإقليمي وأنه حافظ على عزمه على المضي قدما في هذا المسعى.

وقد سمح ذلك من تعميق المسار الذي خطه رؤساء دولنا وحكوماتنا في خطة عام ٢٠٦٣ التي تظل البوصلة الاستراتيجية للاتحاد الأفريقي.

معالي السيدات والسادة الوزراء،

يتضمن جدول أعمال دورتكم هذه تنظيم ثلاث حلقات نقاش تركز على مواضيع فرعية تتعلق على التوالي بما يلي:

- الصلة بين منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية وتطوير البنية التحتية.
- تشجيع أنظمة الدفع الفوري عبر الحدود والشمول الرقمي في أفريقيا .
- المناطق الاقتصادية الخاصة بوصفها محركات لتطوير سلاسل القيمة الإقليمية في سياق منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية.

إن أهمية هذه المواضيع الفرعية تقتضي مني أن أطلعكم على نهج الاتحاد الأفريقي في مجال التكامل الإقليمي والقاري.

هناك عدد من العوائق التي يجب التغلب عليها في سبيل تنفيذ هذه العملية التي يجب أن تؤدي في نهاية المطاف إلى تحقيق رفاه شعوبنا وإلى منح أفريقيا مكانة جيوسياسية اكبر على الساحة الدولية.

أولًا، على الصعيد المؤسسي، لقد بُنيت عملية التكامل على أسس تم تجديدها بموجب البروتوكول المنقح الذي وُقع بين الاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية والآليات الإقليمية.

وقد جرى التأسيس لاجتماع تنسيقي يُعقد في منتصف السنة يجمع الاتحاد الأفريقي، والجماعات الاقتصادية الإقليمية، والآليات الإقليمية، ومصرف التنمية الأفريقي، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، وغيرها من الجهات المعنية في أفريقيا.

ويكمن الغرض من هذا الاجتماع في عرض التقدم المحرز في مجال التكامل واعتماد توصيات تتعلق بجملة من الأمور، منها أساليب التغلب على العقبات التي تعرقل سلاسة المبادلات التجارية والتدفقات المالية.

وأود أيضًا أن أؤكد على الحاجة الملحة إلى إنشاء مؤسسات مالية أفريقية، وهي المؤسسات التي تشكل حجر الزاوية لهذا التكامل.

وبالإضافة إلى ذلك، إن حجم التقدم الذي حققته منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية منذ إطلاقها ساهم في تسريع دمجها في المشهد الاقتصادي الأفريقي، وقد مضت بمنهجية وثبات في تهيئة الظروف اللازمة لإقامة تجارة سلسة بين البلدان الأفريقية، وهو ما يبدو في تيسير المبادلات التجارية، ووضع اللمسات الأخيرة على قواعد المنشأ، لا سيما بالنسبة إلى السيارات؛ ومبادرة التجارة الموجهة؛ وإنشاء شركات مخصصة للتجارة في إطار هذه المنطقة في كل من رواندا وغانا وكينيا ومصر .

وعلاوة على ذلك، فقد عزز اعتماد البروتوكول الملحق بالاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية بشأن التجارة الرقمية في شباط/فبراير ٢٠٢٤ الترسانة القانونية للمنطقة، وذلك بعد اعتماد بروتوكولات في عام ٢٠٢٣ بشأن الاستثمار، وسياسة المنافسة، والملكية الفكرية، ومشاركة النساء والشباب في التجارة، وما إلى ذلك.

معالي السيدات والسادة الوزراء،

إن هذه التطورات المشجعة تلزمنا بالمضي قدما في سبيل إزالة العقبات التي تعترض مسار التكامل على مستوى الجماعات الاقتصادية الإقليمية التي تظل ركائز التنمية الاقتصادية في القارة.

أما الجانب السلبي من الأمر، فإنني أود الإشارة إلى انعدام الأمن، والافتقار إلى التمويل المحلي المستدام، وضعف حركة الأشخاص والسلع والخدمات، وانخفاض معدل التصنيع، وتدني نوعية البنية التحتية المادية.

وينبغي أن نضيف إلى ذلك التحديات الهيكلية المرتبطة أساسًا بالعجز المسجل في الطاقة الكهربائية وانخفاض مستوى انتشار الربط بشبكة الإنترنت في القارة.

فوفقا لأطلس أفريقيا لعام ٢٠٢٤، هناك ٦٠٠ مليون شخص في أفريقيا لم تصلهم شبكة كهرباء، وهو ما يعرقل تعميم الوصول إلى شبكة الإنترنت، الأمر الذي يزيد من تفاقم الفجوة الرقمية.

وقد وضع الاتحاد الأفريقي استراتيجيات للحد من أوجه العجز المتعددة هذه.

ولسوء الحظ، لا يزال تنفيذها معطلًا بسبب قلة التمويل.

وفي الأخير، أود أن أدعو دولنا الأعضاء إلى التفكير بعمق لإيجاد حل دائم لهذه المشاكل الهيكلية التي تحول دون انطلاق أفريقيا نحو الإمساك بزمام تكنولوجيات المستقبل.

وإذ أختم كلمتي بهذه الرغبة الملحة، فإنني أتمنى لكم كل النجاح في أعمالكم.

شكرًا لكم.